الأمم المتحدة
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
الأراضي الفلسطينية المحتلة

مراقب الشؤون الإنسانية
أيار/مايو 2010

نظرة عامة

آخر التطورات

20 حزيران/يونيو: أعلن مجلس الوزراء الأمني الإسرائيلي عن تخفيف حصار غزة، على وجه الخصوص بما يتعلّق بدخول السلع المدنيّة والمساعدات الإنسانيّة. بموجب ذلك، سيسمح بدخول مواد البناء للمشاريع الموجودة تحت إشراف السلطة الفلسطينيّة والمنظمات الدوليّة فقط. مراقب الشؤون الإنسانيّة القادم سوف سيقدّم تقريرا حول تطبيق هذه الإجراءات وتأثيرها على الوضع الإنساني في قطاع غزة.

حُرم 155 مريضاً (13 بالمائة) ممن يحتاجون إلى علاج طبي في الخارج من تصاريح للخروج من قطاع غزة. تصوير جون توردای.

بعد مرور ثلاث سنوات على الحصار ما زال قطاع غزة يعاني مع أزمة حادة في الكرامة الإنسانية تتسم بمعدلات عالية من انعدام الأمن الغذائي واعتماد مرتفع على المساعدات الأجنبية، ومجتمع مدني «محبوس»، وانعدام التطور في قطاعات رئيسة كالزراعة والصحة والتعليم. خلال هذا الشهر، أثار تأثير الحصار انتباها عالميا واسعا نظرا لاعتراض القوات الإسرائيلية لأسطول من السفن يحمل مساعدات إنسانية في البحر ومقتل تسعة ناشطين دوليين كانوا على متنه. وقد أدان منسق الإغاثة الطارئة في الأمم المتحدة جون هولمز إزهاق الأرواح ودعا إلى اعتبار «مأساة الأسطول مناسبة لرفع هذا العقاب الجماعي عن سكان غزة إلى الأبد.»

وما زال البناء وجهود إعادة الإعمار، بما فيها توسيع وتحديث المنازل والبنى التحتية العامة، مجمدا في غزة. ويمكن كذلك ملاحظة الآثار الأخرى للحصار في العديد من القطاعات: فقد أدى نقص المواد الضرورية لصناعتي الزراعة وصيد

قضايا يغطيها تقرير هذا الشهر

الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية: العنف الإسرائيلي الفلسطيني – انخفاض الخسائر البشرية في شهر أيار/مايو مع زيادة في عنف المستوطنين • إجراءات جديدة لتسهيل التنقل • تطورات متعلقة بالمجتمعات التي يعزلها الجدار • تركيز على المنطقة (ج): تلبية احتياجات المسكن الأساسية • طلاب الطب يواجهون صعوبات في الوصول إلى القدس الشرقية للتمرين.

قطاع غزة: المدنيون ما زالوا يتحملون الضربات الأولى في سياق العنف الإسرائيلي الفلسطيني • تهجير 200 شخص تقريبا في أعقاب تنفيذ السلطات المحلية لعملية هدم للمنازل • نشاط معابر غزة • الحرمان من الوصول لتلقي الرعاية الطبية • نفاذ مخزون 114 دواء حيوي بالكامل في غزة • أثر الحصار وغيره من القيود المفروضة على الوصول على القطاع الزراعي.

قضايا عامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة: تقويض الحق في التعليم للطلاب الفلسطينيين • قلق بشأن قلة تمويل المشاريع الإنسانية.

ص.ب. 38712 القدس الشرقية 91386 | هاتف +972 (0) 2 582 9962 | فاكس +972 (0) 2 582 9962 | www.ochaopt.org | ochaopt@un.org

الأسماك، إلى جانب القيود المفروضة على الوصول إلى العديد من المناطق الزراعية ومناطق الصيد في غزة، إلى إيصال هاتين الصناعتين إلى حافة الانهيار. ولا يزال الانقطاع اليومي للكهرباء يؤثر على معظم سكان غزة، بل وتفاقم تأثيره بسبب انخفاض دام ستة أشهر على واردات الوقود الصناعي بسبب أزمة في التمويل. إضافة إلى أنّ معدل الوصول إلى العالم الخارجي ما زال بسيطاً للغاية لسكان المنطقة الذين يبلغ عددهم 1.4 مليون تقريبا، وذلك في ظل استمرار حصر المرور عبر حاجزي رفح وإيريز، في أغلب الأوقات بالحالات الإنسانية، والطلاب الدارسين في الخارج، وحاملي جوازات السفر الأجنبية؛ وخلال هذا الشهر حرم 13 بالمائة من المرضى الذين حُوّلوا لتلقي العلاج في مستشفيات في الخارج من الحصول على تصاريح للخروج عبر معبر إيريز وهو ما يعد ارتفاعا حادا مقارنة بمعدل رفض الطلبات خلال الإحدى عشر شهراً الماضية (ما معدله 2 بالمائة من مجمل الطلبات).

إنّ أحد العوامل التي أثرت على قطاع الرعاية الصحية في غزة يتمثل في انخفاض مخزون الأدوية الحيوية إلى أدنى مستوياته منذ حزيران/يونيو 2007، نظرا للانقسامات الداخلية وانعدام التنسيق ما بين السلطات في غزة ورام اللّه؛ ومن المتوقع أن يتضرر علاج المرضى الذين يعانون من اضطرابات نزفية، وأنواع معينة من السرطان، والفشل الكلوي، وبعض أنواع الحساسية التي تصيب الأطفال بصورة بالغة.

وتعتبر القيود المفروضة على إمكانية الوصول والتنقل إحدى العوامل الرئيسة التي تؤثر على الظروف المعيشية في العديد من أنحاء الضفة الغربية. وأعلنت السلطات الإسرائيلية، في أيار/مايو، عن عدة إجراءات من شأنها أن تسهّل حركة تنقل الفلسطينيين ما بين بلدات ومدن الضفة الغربية. إضافة إلى ذلك، بعد إتمام إعادة ترسيم مقطع من الجدار في محافظة قلقيلية بموجب قرار أصدرته محكمة العدل العليا الإسرائيلية عام 2005، أزالت القوات الإسرائيلية البنية التحتية للجدار القديم مما أدى إلى إعادة ربط ثلاثة تجمعات سكنية بباقي الضفة الغربية وزيادة وصولهم إلى الخدمات ومصادر كسب الرزق. ولكن بالرغم من هذه التحسينات، ما زال 8,000 فلسطيني تقريبا يعيشون في مناطق مغلقة خلف الجدار ويتوجب عليهم الحصول على تصريح إسرائيلي لمواصلة العيش في منازلهم؛ وخلال هذا الشهر رفضت السلطات الإسرائيلية تجديد تصاريح 12 فردا من أفراد مجتمع يقع خلف الجدار في جنوب الخليل، أي طردهم من منازلهم فعليا.

ويعتبر النقص الحاد في قاعات الدراسة في جميع أنحاء الضفة الغربية أحد أهم العوامل التي تعيق الوصول للخدمات التعليمية لمئات آلاف الطلاب الفلسطينيين. أما في غزة، لا يُمكن بناء مدارس جديدة نظرا للقيود المفروضة على دخول مواد البناء، وهنالك نقص حاد في قاعات الدراسة في كلّ من مدارس الأونروا والمدارس الحكومية؛ وتحتاج الأونروا فوريا إلى 15 مدرسة إضافية لاستيعاب العدد المتزايد لطلابها. وفي الضفة الغربية يعتبر النقص في قاعات الدراسة نتيجة مباشرة للتخطيط غير الكافي المقدّم للسكان الفلسطينيين الذين يعيشون في القدس الشرقية والمنطقة (ج): فإنّ ما لا يقل عن 26 من المدارس يُحظر عليها توسيع مرافقها في المنطقة (ج)، ووفقا لما تفيد به مؤسسة الحقوق المدنية في إسرائيل، يبلغ معدّل التسرب من التعليم ما بعد الابتدائي 50 بالمائة في صفوف الأطفال الذين يدرسون في مدارس بلدية القدس.

وما زالت حماية المدنيين، وبالتحديد على طول الحدود ما بين غزة وإسرائيل وفي مناطق الضفة الغربية التي تقع بجوار المستوطنات الإسرائيلية، تمثل مصدر قلق كبير. ففي أيار/مايو قُتل أربعة فلسطينيين، وأصيب 122 آخرون، وأصيب كذلك 22 إسرائيليا في أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويمثل معدل الخسائر البشرية في صفوف الفلسطينيين في غزة أعلى معدل سُجل في شهر واحد منذ نهاية الهجوم العسكري الإسرائيلي «الرصاص المصبوب». ومعظم الخسائر البشرية التي وقعت في غزة كانت لمدنيين عُزّل، من بينهم مدني يبلغ من العمر 75 عاما أطلقت عليه القوات الإسرائيلية النار وقتلته أثناء زيارته لقبر زوجته، إضافة إلى إصابة 38 مدنياً، من بينهم 31 أصيبوا جراء أضرار جانبية للغارات الإسرائيلية التي استهدفت معسكر تدريب تابع لحماس. وفي الضفة الغربية وقع ما يقرب من 40 بالمائة من الإصابات في صفوف الفلسطينيين خلال حوادث متصلة بالمستوطنين الإسرائيليين، بما فيها مقتل صبي فلسطيني يبلغ من العمر 15 عاما في منطقة رام اللّه. وقد بلغ عدد الحوادث المتصلة بالمستوطنين والتي أسفرت إما عن وقوع إصابات في صفوف الفلسطينيين أو أضرار بممتلكاتهم، والمبلّغ عنها خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2010، أكثر من مثلي معدل مثل هذه الحوادث في الفترة ذاتها خلال السنوات الأربع الماضية.

العنف الإسرائيلي الفلسطيني

انخفاض في الخسائر البشرية بين الفلسطينيين في أيار/مايو؛ مع اتجاه إلى زيادة عنف المستوطنين الإسرائيليين

في أيار/مايو، قتل فتى فلسطيني وأصيب 78 آخرون في سياق حوادث العنف الإسرائيلي الفلسطيني؛ إضافة إلى إصابة 11 من أفراد القوات العسكرية الإسرائيلية وخمسة مستوطنين إسرائيليين على يد الفلسطينيين. وانخفض أعداد الخسائر البشرية في الضفة الغربية للشهر الثاني على التوالي وعاد إلى المستويات المسجلة في الفترة السابقة والتي كانت ذروتها خلال آذار/مارس الماضي، نظرا للمظاهرات التي وقعت في أرجاء القدس.

ووقع ما يقرب من 40 بالمائة من إصابات هذا الشهر (30) خلال حوادث تضمنت عنف المستوطنين، من بينها 17 إصابة تسبب فيها المستوطنون بصورة مباشرة و13 منها على يد قوات الأمن الإسرائيلية. وفي المجمل، كانت هذه هي الفئة التي أدت إلى وقوع أكبر عدد من الإصابات خلال أيار/مايو. ووقعت معظم الإصابات الأخرى (28 إصابة) خلال مظاهرات ضد بناء الجدار وتوسيع المستوطنات.

وفي أكثر الحوادث خطورة هذا الشهر، قتل فتى فلسطيني يبلغ من العمر 15 عامًا في تلال قرية المزرعة الشرقية في محافظة رام الله. ورغم أنّ هوية الفاعلين بقيت مجهولة، إلا أنّ شهود عيان أفادوا أنّ أشخاصاً كانوا مسافرين في سيارة تحمل لوحة ترخيص إسرائيلية أطلقوا النار بعد رشق سيارتهم التي كانوا يقودونها في الطريق رقم 60 بالحجارة بالقرب من القرية. وتجري كلّ من السلطات الفلسطينية والإسرائيلية تحقيقات في الحادث.

حوادث متصلة بمستوطنين إسرائيليين أدت إلى إصابات في صفوف الفلسطينيين أو أضرار بممتلكاتهم في الفترة من كانون الثاني/يناير – أيار/مايو (بين عامي 2006 و2010)

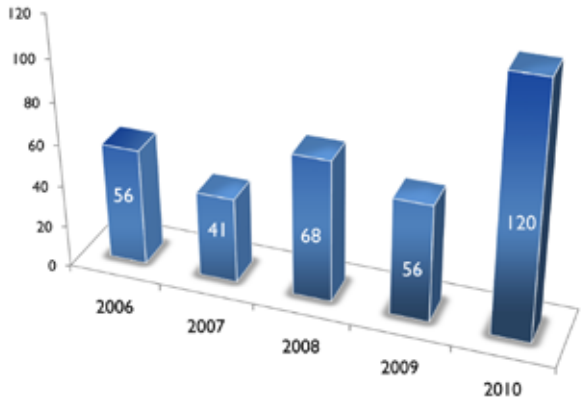

وبالإضافة إلى الحوادث التي تضمنت اعتداءات جسدية واشتباكات أدت إلى وقوع إصابات، سجّل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة هذا الشهر 18 حادثة متصلة بمستوطنين استهدفت الممتلكات الفلسطينية، وتضمنت اقتلاع أو إحراق 140 دونم مزروعة بأشجار الزيتون، وإشعال النيران في مسجد في منطقة نابلس، وغيرها من حوادث السرقة والتخريب. وقد انتهت عدة مظاهرات وقعت خلال هذا الشهر بأضرار جسيمة في الممتلكات وتضمنت إشعال النار في ما يقرب من 400 دونم من أشجار الزيتون و/أو أراضي الرعي في قرية بلعين نتيجة لقنابل الغاز المسيل للدموع التي أطلقتها القوات الإسرائيلية.

تشير الأرقام التي سجّلها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى ارتفاع في عنف المستوطنين: فقد بلغ عدد الحوادث المتصلة بمستوطنين وأدت إما إلى وقوع إصابات في صفوف الفلسطينيين أو أضرار بممتلكاتهم خلال الأشهر الخمسة

عدد الفلسطينيين الذين أصيبوا في حوادث متصلة مباشرة بالصراع، بحسب الشهر والسياق، الضفة الغربية، أيار/مايو 2009 - أيار/مايو 2010

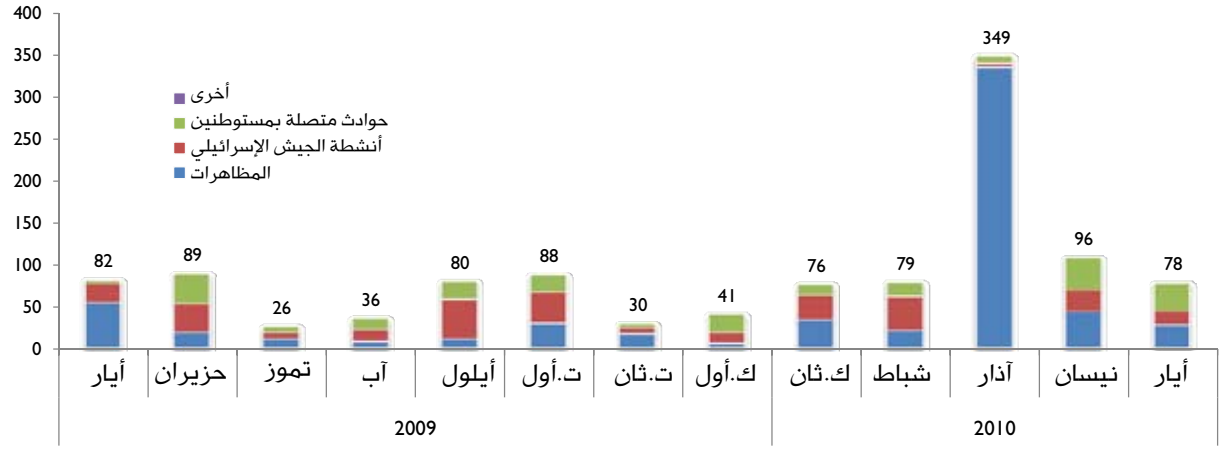

حقل مزروع بأشجار الزيتون، في بيت إكسا، يزعم أن مستوطنين أشعلوا فيه النيران، أيار/ مايو 2010. وصل عدد الإصابات البشرية/ الأضرار بالممتلكات في صفوف الفلسطينيين إلى مثلي المعدل المسجل في السنوات السابقة. الصورة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

الأولى من عام 2010 إلى أكثر من مثلي المعدل المسجل لمثل هذه الحوادث خلال الفترة المماثلة في السنوات الأربع الماضية – 120 حادثاً مقابل 54 حادثاً.

وقد وقعت بعض هذه الحوادث في سياق ما يُسمى بإستراتيجية "بطاقة الثمن" والتي يجبي المستوطنون الإسرائيليون بموجبها ثمنا من القرويين الفلسطينيين عن الأعمال التي تنفذها الحكومة الإسرائيلية والتي تعتبر معادية لحركة المستوطنين. وعلى الرغم من أنّ الدافع وراء عدد من كبير من هذه الحوادث ليس جليا دائما، من الواضح أنّ عدد كبيرا من هذه الحوادث التي وقعت منذ بداية السنة لم يكن لها علاقة بالتدابير التي اتخذها السلطات الإسرائيلية بل إنها محاولات "منتظمة" للسيطرة على مناطق وموارد أرض معينة.

إجراءات جديدة لتسهيل تنقّل الفلسطينيين

في 24 أيار/مايو أعلنت السلطات الإسرائيلية عن إجراءات جديدة تهدف إلى تخفيف القيود المفروضة على إمكانية الوصول في الضفة الغربية. ويتمثل العنصر الرئيسي في هذه الإجراءات في إزالة 60 عائقاً من معيقات الحركة، وفتح طريق يحظر الدخول إليه إلى الشرق من القدس الشرقية أمام حركة سيارات الفلسطينيين، وتسهيل وصول الفلسطينيين الحاملين للجنسيّة الإسرائيلية عبر جميع الحواجز المنتشرة في أنحاء الضفة الغربية.

وقد بدأ تطبيق هذه التدابير خلال الأسبوع الأخير في أيار/ مايو وتعدّ بمثابة استمرار لسياسة تحسين إمكانيّة تنقل الفلسطينيين التي تمّ تبنيها خلال السنة الماضية. ونتيجة لذلك، من المتوقع ارتفاع عدد الفلسطينيين من حملة الجنسية الإسرائيلية الذين يصلون إلى المدن الفلسطينية في الضفة الغربية بسياراتهم، من أجل التسوّق في الغالب، وبالتالي التأثير بصورة إيجابية على مستوى النشاط التجاري في هذه المدن.

وعلى النقيض من ذلك، تأجّل فتح طريق إلى الشرق من القدس بسبب «أعمال سلامة» تنفذها السلطات الإسرائيلية.[1] كذلك، لم يُسجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، حتى نهاية الشهر، سوى إزالة ثمانية معيقات حركة غير مأهولة بالجنود وجميعها في منطقة الخليل. وأهم هذه المعيقات هو تل ترابي يقع على مدخل بلدة الظاهرية تمّ استبداله ببوابة طريق إلى أنها بقيت مفتوحة. نتيجة لذلك، يحظى سكان هذه البلدة البالغ عددهم 50,000 نسمة تقريباً وصولا مباشراً بسياراتهم للطريق رقم 60، الذي يعتبر الشريان الرئيسي لحركة المرور من الشمال إلى الجنوب في المنطقة. ورغم أنّ فتح هذه الطريق يحسن إمكانية التنقل ما بين البلدات والقرى الواقعة في المنطقة إلا أنّ دخول السكان إلى مدينة الخليل التي تعتبر المركز الاقتصادي والخدمي الرئيسي في المنطقة ما زال محدوداً، وذلك نظرا لأنّ المدخل الرئيسي للمدينة من الجنوب ما زال مغلقاً. علما أنّ السبب الرئيس وراء إغلاق هذا المدخل هو حماية المستوطنة الإسرائيلية الواقعة بجواره (بيت حجاي)، إضافة إلى حماية الإسرائيليين المسافرين على الطريق رقم 60.

وخلال هذا الشهر أيضا، وفي أعقاب قرار أصدرته محكمة العدل العليا الإسرائيلية في كانون الأول/ ديسمبر 2009، فتحت السلطات الإسرائيلية المقطع الواقع في الضفة الغربية من الطريق رقم 443 في محافظة رام الله أمام حركة السيارات التي تحمل لوحات ترخيص فلسطينية. وخلال السنوات الثماني السابقة كان هذا الطريق يخدم، بشكل حصري تقريباً، الإسرائيليين المسافرين ما بين القدس والمناطق الساحلية بالإضافة إلى المستوطنين الإسرائيليين المسافرين من وإلى إسرائيل. غير أن تأثير فتح هذا الطريق يبقى محدوداً نظراً لأن وصول الفلسطينيين المسافرين في هذا الطريق إلى رام الله والقدس يبقى محظوراً. ويُطبق هذا الحظر حالياً من خلال حاجز تفتيش جديد مأهول بالجنود بصورة دائمة نُصب في الطرف الشرقي لشارع 443 بالقرب من سجن عوفر الإسرائيلي. بالإضافة إلى ذلك، لا يُسمح بوصول الفلسطينيين إلى هذا الشارع سوى من نقطتين (قريتي بيت عور الفوقا، وبيت سيرا)، حيث نصب حاجزان

جديدان مأهولين بالجنود يُطلب من الفلسطينيين المارين عبرهما اجتياز تفتيش أمني.

وفي أعقاب نصب حاجز التفتيش الجديد بالقرب من سجن عوفر أوقفت السلطات الإسرائيلية تواجد الجنود على ثلاثة حواجز تقع إلى الجنوب على الطريق المؤدي إلى القدس الشرقية (حواجز رموت وعطروت والقواسمي)، محولة إياها إلى حواجز مأهولة بالجنود بصورة جزئية. غير أنّ هذه التغييرات لا تؤثر بأي شكل من الأشكال على القيود الحالية المفروضة على دخول الفلسطينيين إلى القدس الشرقية.

ومنذ عام 2008، طبّقت السلطات الإسرائيلية إجراءات أدت إلى تقليص ملحوظ في الوقت الذي يستغرقه السفر ما بين المدن والبلدات بالإضافة إلى تخفيف مستوى الاحتكاك بين الفلسطينيين والقوات الإسرائيلية على الحواجز. وبالرغم من ذلك، ما زالت القيود المفروضة على وصول الفلسطينيين إلى مناطق تقع خلف الجدار، بما فيها القدس الشرقية، بالإضافة إلى الأراضي والمجتمعات الريفية في غور الأردن، مقيدة بشدة. بالإضافة إلى ذلك، ما زالت قدرة الفلسطينيين على استخدام وتطوير الموارد في هذه المناطق، إلى جانب مناطق أخرى تقع في المنطقة (ج)، محدودة للغاية.

آخر التطورات المتعلقة بالمجتمعات التي يعزلها الجدار

أكملت السلطات الإسرائيلية تحويل مسار الجدار حول مستوطنة ألفي منشيه في محافظة قلقيلية، وأزالت معظم البنية التحتية على طول المسار الأصلي، بما في ذلك حاجز واحد يتحكم بالتنقل والوصول عبر الجدار (حاجز راس عطية)[2]. ونتيجة لذلك «أعيد ربط» ثلاثة تجمعات سكنية كانت تقع خلف الجدار في السابق، وهي راس الطيرة ، الضبعا، ووادي الرشا، ببقية الضفة الغربية الأمر الذي سهّل وصولهم إلى الخدمات ومصادر كسب الرزق. غير أن أراض زراعية قيّمة تعود لسكان هذه المجتمعات بقيت في المنطقة المغلقة. وفي عام 2003، أعلن عن هذه المنطقة «منطقة عسكرية مغلقة» أو «منطقة تماس» يتوجب على سكانها الحصول على «تصاريح إقامة» لمواصلة العيش في منازلهم، في حين أن غيرهم من الفلسطينيين يجب عليهم التقدم للحصول على تصريح «زيارة» للوصول إلى الجيب. ويبقي ذلك مجمعين اثنين آخرين يبلغ عدد سكانهما 350 (عرب الرماضين الجنوبي وعرب أبو فاردة) معزولين في المنطقة المغلقة. وقد قررت المحكمة العليا الإسرائيلية في عام 2005 أن المسار الأصلي للجدار الذي يحيط بالجيب الاستيطاني ألفي منشيه «حزاما خانقا حول القرى [و] يؤثر بصورة بالغة على نسيج الحياة فيها.»

وخلال الشهر السابق تم تحويل حاجز في المحافظة ذاتها يتحكم بالوصول إلى قرية أخرى تقع خلف الجدار (عزون عتمة 2000 شخص) إلى "حاجز جزئي" يؤمّه الجنود لأهداف محددة. وبالرغم من أنّ ذلك أدى إلى تحسين وصول معظم السكان إلى الخدمات، ما زالت تسع عائلات معزولة عن باقي القرية بواسطة الجدار الثاني. ويتم التحكم بالتنقل عبر هذا الجدار بواسطة حاجز يغلق ما بين الساعة 22:00 والساعة 5:00، إضافة إلى أنّ الوصول لتلقي الرعاية الطبية الطارئة مقيد خلال هذه الساعات. كما أنّ الحاجز الثاني يقيّد الوصول إلى حوالي 3000 دونم من الأراضي الزراعية التي تخص خمس تجمعات فلسطينية.

وحاليا يبلغ مجموع الفلسطينيين الذين يعيشون في مناطق مغلقة خلف الجدار 7,700 شخص تقريبا مقابل 10,600 في السابق. وبالرغم من أنّ إزالة الحواجز وإبطال متطلبات الحصول على تصاريح هي أمور مرحّب بها، يظل تحويل مسار الجدار في منطقة قلقيلية مخالفا للرأي الاستشاري الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في حزيران/يونيو 2004 الذي جاء فيه أنّ مقاطع الجدار المبنية خلف الخط الأخضر وداخل الضفة الغربية غير قانونية.

وخلافا للتطورات التي حدثت في منطقة قلقيلية، استمر تدهور إمكانية الوصول في مجمع سكني آخر يقع خلف الجدار في جنوب محافظة الخليل بالقرب من مستوطنة ميتسادوت يهودا. ومنذ فبراير/شباط من عام 2010 يتوجب على سكان هذا المجمع السكني البالغ عددهم 110 أشخاص ينتمي معظمهم لعائلة أبو قبيطة الحصول على تصاريح لمواصلة العيش في منازلهم. وخلال هذا الشهر انتهى مفعول تصاريح 12 من سكان المجمع غير أنّ مكتب الارتباط الإسرائيلي رفض تجديدها بحجة أن حامليها يعيشون في الجيب على أساس موسمي، وبالتالي لا يحق لهم الحصول على تصاريح "إقامة دائمة". وإلى جانب خطر التهجير الذي يتهدد جميع السكان، على المدى القريب، قد يؤثر هذا التطور على تزويد المنطقة بالمياه وذلك نظرا لأنّ أحد السكان الذين رفض تجديد تصاريحهم يملك جرارا يعتبر وسيلة نقل المياه الوحيدة في الجيب.

كما أنّ الإجراءات المتبعة على حاجز بيت يتير الذي يتحكم بالوصول إلى جيب أبو قبيطة، حوّل التنقل من وإلى الجيب إلى تجربة شاقة ومهينة للسكان. كما أن دخول البضائع إلى الجيب، بما في ذلك المواد الغذائية، منع في عدد من الحالات بعد أن اعتبر الجنود الموجودون على الحاجز الكميات المراد إدخالها كميات «تجارية» وليست كميات للاستخدام الشخصي. كما أن الأطفال الذين يعبرون الحاجز يتمّ تأخيرهم بصورة

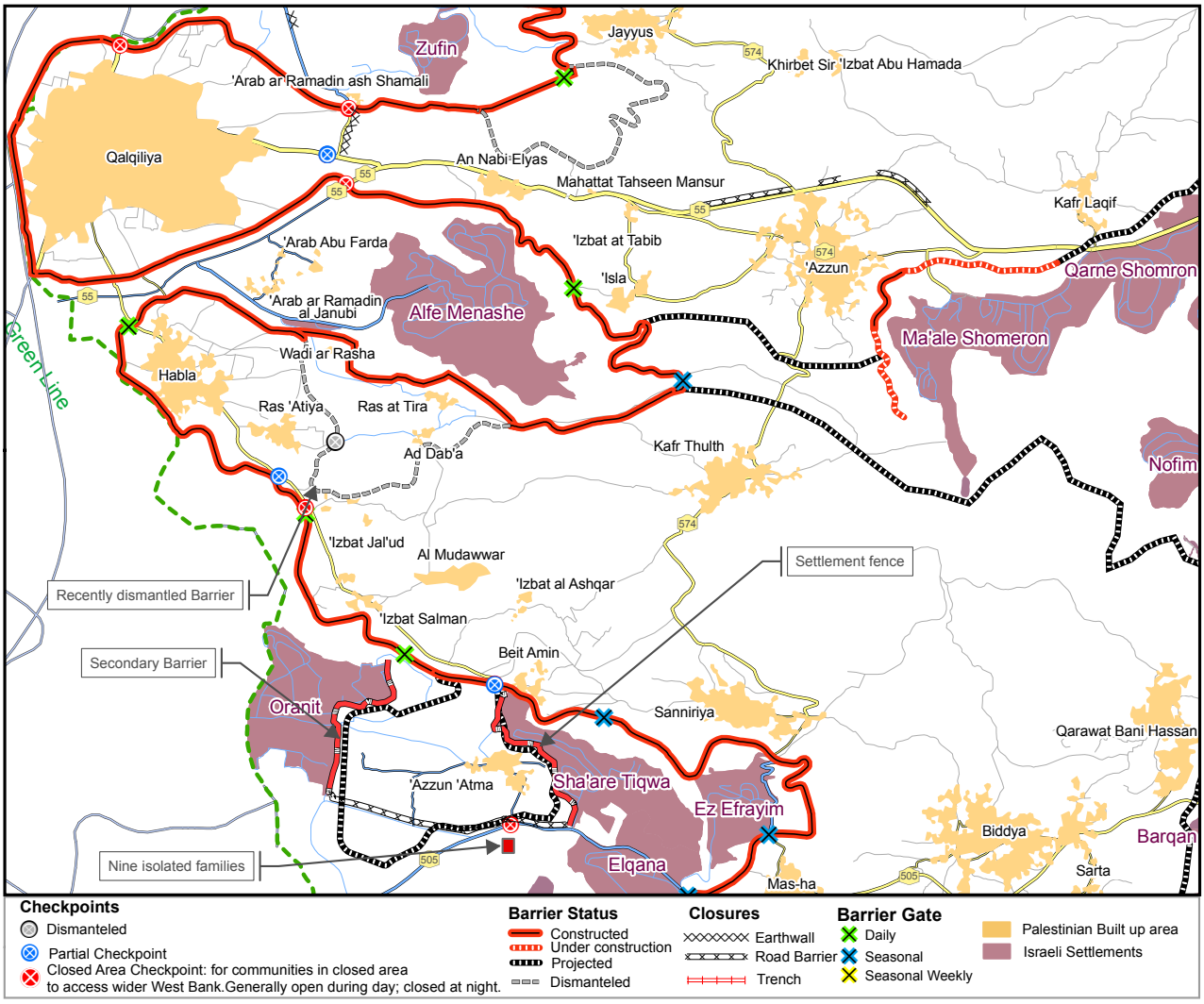

متكررة بسبب عدم إبرازهم لنسخة عن شهادات ميلادهم الأمر الذي يؤدي إلى تأخرهم عن المدرسة الواقعة في الجانب الآخر من الجدار.

تركيز على المنطقة (ج): تلبية الاحتياجات الأساسية من المسكن

صنّفت المنظمات العاملة في مجال المساعدات الإنسانية المنطقة (ج) التي تغطي ما يقرب من 60 بالمائة من مساحة الضفة الغربية، كمنطقة تحظى بأولوية للحصول على المساعدات الإنسانية، نظرا للمستوى المرتفع من الاحتياجات النابعة من سنوات طويلة من الإهمال والعزلة.[3] إلا أنّ المنظمات الإنسانية واجهت تحديات كبيرة في تلبية احتياجات المجتمعات المعرضة للمخاطر في المنطقة (ج) بسبب السيطرة الإسرائيلية المتواصلة على هذه المنطقة، نظرا للشروط المُقيّدة للحصول على التصاريح في المقام الأول. ونتيجة لذلك طوّر الفريق الإنساني القطري خطة استجابة في عام 2010 مصممة لتلبية الاحتياجات الطارئة في المجتمعات الضعيفة في مجالات المياه، والتعليم، والمسكن.

وفيما يتعلق بالمسكن، تدعو الخطة إلى تعليق عمليات هدم المنازل التي لم تحصل على ترخيص للبناء من السلطات الإسرائيلية في المنطقة (ج)، وتدعو إلى الاعتراف بحق المواطنين في مساكن مقاومة لظروف الطقس بدون الحاجة إلى إصدار تصريح. وبعد مرور أربعة أشهر على تقديم الخطة، لا تزال الأمم المتحدة وشركاؤها ينظرون رداً رسميا من السلطات الإسرائيليّة.

وتنبع أزمة السكن التي يواجهها الفلسطينيون الذين يعيشون في المنطقة (ج) أو يمتلكون أراض فيها من القيود التي تفرضها الإدارة المدنية الإسرائيلية.[4] وعموماً، لا تسمح السلطات الإسرائيلية للفلسطينيين بالبناء إلا في حدود مخطط تفصيلي أو خاص أعدته الإدارة المدنية الإسرائيلية، ولا تشمل هذه المخططات سوى أقل من واحد بالمائة من المنطقة (ج)، معظمها عليه مبان أصلا. ولم يُصادق على مثل هذه المخططات سوى في عدد قليل من القرى الفلسطينية الواقعة في المنطقة (ج) وهي لا تلبي احتياجات المجتمعات الفلسطينية. وعلاوة على ذلك، تستبعد معظم الأراضي المملوكة ملكية خاصة أو عامّة والواقعة على أطراف هذه

دراسة حالة طالب في كلية الطب: "طلب مني التجسس إن كنت أرغب بالدراسة"

أبلغ طالب في كلية الطب في جامعة القدس منظمة الصحة العالمية أنه لا يستطيع استكمال تدريبه في مستشفيات القدس الشرقية نظرا لمصادرة الجيش الإسرائيلي لتصريحه.

"كجزء من دراستي في جامعة القدس كنت أجري تدريبا في مستشفى في القدس الشرقية خلال العامين السابقين. ولأنني فلسطيني من الضفة الغربية أحتاج إل تصريح لدخول القدس. لم تصادفني أيّ مشكلة في السابق في الحصول على تصريح. ولكن خلال فصل الربيع هذا صادر جندي إسرائيلي تصريحي على أحد الحواجز. وأخبرت أنني يجب أن أقابل جهاز خدمات الاستخبارات العامة (الشاباك) إن كنت أريد استعادة التصريح.

وعندما حُدّد لي موعد أخيرا بعد عدة أسابيع، قال لي ضابط الشاباك: "إنا ساعدتنا، سنساعدك". وطلبوا مني أن أبلغهم عن أنشطة أصدقائي، وخصوصا أي سفر إلى الخارج. وبعبارة أخرى، طلب مني التجسس لحساب الشاباك إن كنت أريد استعادة التصريح.

بالرغم من أنني أستطيع أن أتلقى تدريب في الخليل، على سبيل المثال، إلا أنّ ذلك له انعكاسات خطيرة على تعليمي. فمستشفى القدس الشرقية التي عملت فيها يعمل فيه ستة أساتذة في تخصصي. وفي الخليل لا يوجد سوى أستاذ واحد. كذلك هنالك مستوى أقل من الاحتكاك ما بين الطلاب لأن هنالك عدداً أقل بكثير من الطلاب في مستشفيات الضفة الغربية.

عندما أنهي دراسة البكالوريوس في كلية الطب في جامعة القدس خلال ما يزيد قليلاً على عام، أرغب في الذهاب للولايات المتحدة للتخصص. شهادتي معترف بها في الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة وفي العالم العربي وغيرها من الدول، غير أن إسرائيل ترفض الاعتراف بشهاداتنا".

القرى والضرورية لتطورها. كما أنّ حوالي 70 بالمائة من المنطقة (ج) غير متوفرة للتخطيط الفلسطيني ولا تُمنح فيها تصاريح للبناء نظرا لتخصيص أغلب هذه المناطق لاستخدام الجيش الإسرائيلي أو المستوطنات.

وفي مجتمعات الرعي المنتشرة في أنحاء المنطقة (ج)، فإن الفقر المتزايد وخطر الهدم زادا من الصعوبات التي تواجهها العائلات من أجل تحسين منازلهم أو صيانة ممتلكاتهم وتحصينها ضد ظروف الطقس. ويعيش العديد منهم في كهوف تعوزها التهوية الجيدة وغالبا ما يتكون العفن على جدرانها وأسقفها. إضافة إلى أنّ الازدحام أمر شائع وتكون العائلات عرضة للأمطار والبرد خلال الشتاء ودرجات الحرارة المرتفعة للغاية في الصيف الأمر الذي يثير مخاوف صحية خصوصا للشرائح الأكثر عرضة للتأثر – الأطفال والمسنين.

وبالرغم من عدم تنفيذ الإدارة المدنية الإسرائيلية بأي عملية هدم في المنطقة (ج) خلال أيار/مايو، فقد واصلت تسليم أوامر وقف البناء والهدم ضد مبان غير حاصلة على تراخيص للبناء. ومنذ مطلع عام 2010 هدمت السلطات الإسرائيلية ما مجموعه 64 مبنى يمتلكها فلسطينيون في المنطقة (ج) الأمر الذي أدى إلى تهجير 125 فلسطينيا. وتهدد أوامر الهدم التي لم تنفذ والتي أصدرت خلال العقد الماضي، بما فيها تلك التي أصدرت ضد خيام سكنية، آلاف العائلات بخطر التهجير والغموض المزمن.

طلاب الطب يجدون صعوبة في الوصول إلى القدس الشرقية للتدريب

يتدرّب حوالي 150 طالبا في سنتهم الرابعة والخامسة والسادسة في كلية الطب في جامعة القدس في مستشفيات القدس الشرقية في تخصصات كطب الأطفال، وحديثي الولادة، والقلب والأمراض الباطنية. ولا يتوفر التدريب الطبي في العديد من هذه التخصصات بنفس المستوى في مكان آخر في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ويتعين على حوالي 90 في المائة من هؤلاء الطلاب الذين لديهم بطاقات تحقيق شخصية صادرة في الضفة الغربية الحصول على تصاريح للوصول إلى القدس الشرقية. وطبقاً لمستشفى المقاصد التي تصدر التصاريح للعاملين في المجال الطبي في جميع مستشفيات القدس الشرقية الست رفضت السلطات منح أربعة طلاب تصاريح في أيار/ مايو 2010، ثلاثة منهم طلبات جديدة والرابع طلب تجديد.

ووفقا لكلية الطب في جامعة القدس، حتى هذا التاريخ من عام 2010، لم يتمكن 11 طالبا من متابعة تدريبهم في القدس الشرقية بسبب رفض السلطات الإسرائيلية تجديد تصاريحهم.

قطاع غزة

المدنيون ما زالوا يتحملون وطأة العنف الإسرائيلي الفلسطيني

40 بالمائة على الأقل من الفلسطينيين الذين قتلوا و83 من المصابين منذ الهجوم العسكري «الرصاص المصبوب» مدنيون

شهد أيار/مايو هذا الأسبوع تصعيداً ملحوظاً في عدد الخسائر البشرية في صفوف الفلسطينيين على خلفية الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني في قطاع غزة، ويعود ذلك بصورة أساسية لحادث واحد أسفر عن وقوع إصابات متعددة. فقد قتل ثلاثة فلسطينيين خلال الشهر وأصيب 41 آخرون فيما يمثل أعلى عدد من الخسائر البشرية (القتل والإصابات معا) منذ انتهاء الهجوم العسكري «الرصاص المصبوب» وبالرغم من ارتفاع وتيرة إطلاق الصواريخ الفلسطينية على إسرائيل خلال نهاية الشهر فلم تنجم عنها أية إصابات أو أضرار بالممتلكات في صفوف الإسرائيليين.

ووقعت جميع الخسائر البشرية هذا الشهر في منطقة تبعد كيلومترا واحدا عن الحدود ما بين غزة وإسرائيل. واستمر الجيش الإسرائيلي في فرض القيود على وصول الفلسطينيين إلى هذه المناطق، وغالبا بواسطة «الطلقات التحذيرية» باتجاه الداخلين، وفي المقابل واصلت الفصائل الفلسطينية المسلحة أنشطتها العسكرية.

وفي إحدى هذه الحوادث، أطلقت القوات المتمركزة على الحدود النار على فلسطيني يبلغ من العمر 75 عاماً وقتلته أثناء زيارته لقبر زوجته في مقبرة بالقرب من جباليا؛ وما زالت الظروف وراء حادث القتل غير واضحة. أما القتيلان الآخران اللذين سقطا هذا الشهر فهما مسلحان ينتميان لفصيل فلسطيني قتلهما الجنود الإسرائيليون بينما كانا يحاولان زرع عبوة ناسفة بالقرب من السياج الحدودي إلى الشرق من خان يونس كما يُزعم.

وقد وقعت معظم إصابات هذا الشهر في 26 أيار/مايو عندما هاجمت القوات الجوية الإسرائيلية الساعة الواحدة صباحا تقريبا معسكر تدريب تابع لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) شمال بيت حانون؛ وأصيب في هذا الحادث 31 مدنياً من بينهم سبعة أطفال وستة نساء يعيشون بالقرب من المعسكر المستهدف. وقد تمّ تدمير المعسكر بالكامل إضافة إلى تضرر 26 منزلاً تقع في محيط بالموقع بأضرار جسيمة. ويأتي هذا الهجوم في أعقاب إطلاق الفصائل الفلسطينية عددًا من الصواريخ المحلية الصنع باتجاه إسرائيل من هذه المنطقة لم تسفر عنها أي إصابات أو أضرار بالممتلكات.

وخلال هذا الشهر سُجلت خمسة حوادث أطلقت فيها القوات الإسرائيلية النار باتجاه مجموعة من الفلسطينيين الذين يجمعون الخردة المعدنية بالقرب من الحدود مما أدى إلى إصابة ستة مدنيين. وقد أصبحت المخاطر التي يتعرض لها الفلسطينيون الذين يعملون في جمع الخردة المعدنية وإزالة الأنقاض في مناطق بالقرب من الحدود مصدر قلق متزايد. وقد زاد الطلب على نشاطات التدوير وإزالة الأنقاض في قطاع غزة نظرا للطلب الكبير على المواد المطلوبة لإصلاح المنازل المتضررة وغيرها من البنى التحتية، ومعدل البطالة المرتفع والأوضاع الاقتصادية السيئة عموما. وحتى هذا التاريخ من عام 2010 أصيب تسعة مدنيين، من بينهم طفل، بينما كانوا يجمعون الخردة المعدنية.

فلسطينيون قتلوا أو أصيبوا في قطاع غزة
من شباط/ فبراير 2009 حتى أيار/ مايو 2010

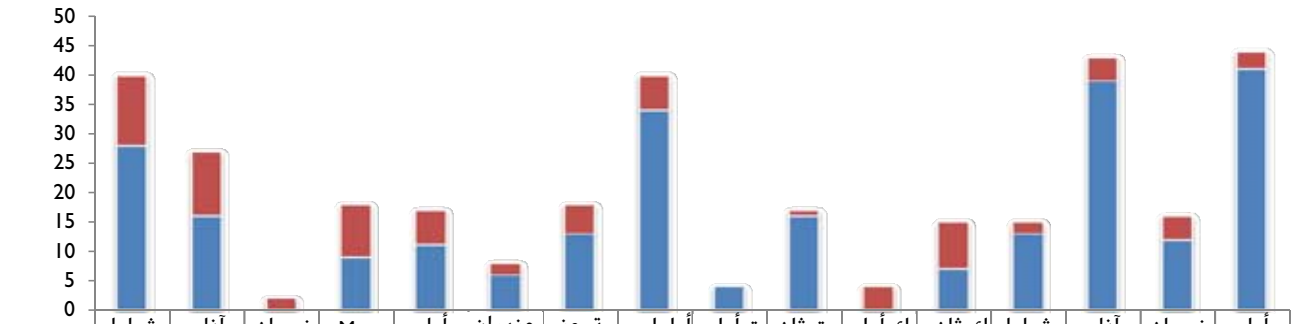

	شباط	آذار	نيسان	May	أيار	حزيران	تموز	أيلول	ت.أول	ت.ثان	ك.أول	ك.ثان	شباط	آذار	نيسان	أيار
														2010		
قتلوا	12	11	2	9	6	2	5	6	0	1	4	8	2	4	4	3
أصيبوا	28	16	0	9	11	6	13	34	4	16	0	7	13	39	12	41

الفلسطينيون الذين أصيبوا في غزة من الهجوم العسكري
الرصاص المصبوب حسب التصنيف

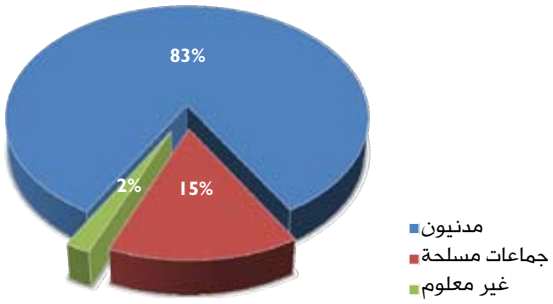

الفلسطينيون الذين قتلوا في غزة من الهجوم العسكري
الرصاص المصبوب حسب التصنيف

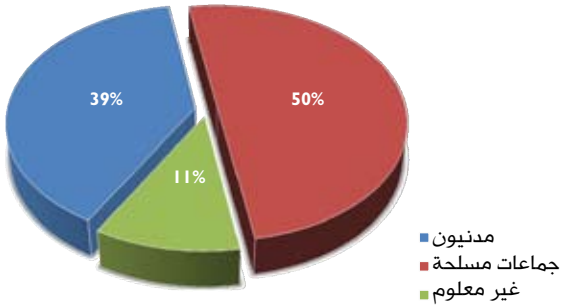

وتفيد بيانات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي المحتلة المتعلقة بالإصابات إلى أنه، ومنذ انتهاء الهجوم العسكري «الرصاص المصبوب»، تحمل المجتمع المدني في غزة وطأة العنف الإسرائيلي الفلسطيني؛ 40 بالمائة على الأقل من الفلسطينيين الذين قتلوا منذ شباط/فبراير 2009 و83 بالمائة على الأقل من المصابين كانوا من المدنيين.

تهجير 200 شخص تقريبا في أعقاب تنفيذ السلطات المحلية لعملية هدم للمنازل

في 16 أيار/مايو أخلى ضباط من سلطة الأراضي الفلسطينية التابعة لحماس تصاحبهم قوات من الشرطة بالقوة وهدموا 12 منزلا في منطقة تل السلطان في محافظة رفح، مما أدى إلى تهجير 190 شخصا، معظمهم من الأطفال. أربعة من هذه المباني، التي تدعي سلطة الأراضي الفلسطينية أنها بنيت بصورة غير قانونية، كانت مبنية من الاسمنت، وستة منها مسقوفة بألواح الاسبستوس واثنين مبنيين من الطين. إضافة إلى ذلك، هدمت سلطة الأراضي الفلسطينية ثلاثة دفيئات. ونصبت معظم العائلات المهجرة خياما فوق أنقاض المنازل المهدّمة.

ويقدر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أنّ 200 مبنى آخر في منطقة تل السلطان وحدها من المخطط هدمها، من بينها 180 مبنى سكنيا مما يهدد 1,200 شخصا بخطر التهجير. وتفيد السلطات المحلية أن عمليات الهدم هذه تأتي في إطار حملة أوسع تهدف إلى إعادة سيطرة الحكومة على الأراضي العامة التي تدعي الحكومة أنّ أفرادا استولوا عليها بصورة غير قانونية. وتفيد إحصائيات صادرة عن سلطة الأراضي الفلسطينية أنّ 30 بالمائة من أراضي قطاع غزة مصنفة بأنها أراضي عامة، ثلثها تقريبا (12,000 دونم) يستخدمه بعض الأفراد حاليا بصورة غير قانونية، أغلبيتها العظمى (39 بالمائة تقريبا) لأغراض زراعية وقلة قليلة (7 بالمائة) للسكن.

نشاط معابر غزة

دخول المزيد من مواد البناء لمشاريع محددة؛ واستئناف العمل بمشروع الإسكان الذي تشرف عليه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين (الأونروا)؛ 24 مشروعا أخرى تابعة للأمم المتحدة ما زالت معلقة

بالرغم من أن الحصار الإسرائيلي على غزة ما زال مستمرا، شهد أيار/مايو زيادة في كميات مواد البناء التي سُمح بدخولها. معظم هذه المواد مخصصة لثلاثة مشاريع محددة حصلت على موافقة سابقة من السلطات الإسرائيلية: إعمار مستشفى القدس في مدينة غزة (والذي لحقت به أضرار جسيمة خلال الهجوم العسكري الإسرائيلي «الرصاص المصبوب»)، وتحديث محطة تنقية مياه الصرف في منطقة تل السلطان (جنوب غزة)، واستئناف مشروع الإسكان التابع للأونروا (151 وحدة سكنية) في خان يونس. ومن بين مواد البناء التي سمح بدخولها نقل معظمها لمشاريع الإسكان التي تشرف عليها الأونروا. وتضمن ذلك 30 شاحنة من الحصى و19 شاحنة من الاسمنت وشحنة

حماس تطلق مشروع إسكان يتضمن 100 وحدة

في حين أن مشاريع الأمم المتحدة للإعمار والترميم مازالت مجمدة بسبب الحصار، أعلنت وزارة الأشغال العامة في غزة عن مشروع طموح لبناء 100 وحدة سكنية خلال فترة تبلغ تسعة أشهر. وفي 10 أيار/مايو سلّمت أول وحدة لأحد المستفيدين في جباليا. ومن المتوقع أن يعتمد تطبيق هذا المشروع على المواد المهرّبة عبر الأنفاق العاملة تحت الحدود مع مصر. بما في ذلك مواد أنابيب المياه، والمعدات الكهربائية والألمنيوم، بالإضافة إلى المادة المصنّعة محليا كالأنقاض المسحوقة. وستبلغ مساحة كلّ وحدة سكن حوالي 80 متراً مربعاً وستتألف من غرفتين ومرحاض ومطبخ ومصممة ليتمّ توسيعها أفقياً ورأسياً وتقدر تكلفة كل وحدة سكن بمبلغ 300,000 دولار أمريكي.

آخر التطورات

في بداية حزيران/يونيو وافقت السلطات الإسرائيلية على دخول 11 سلعة جديدة من الأغذية ومواد التنظيف إلى غزة من بينها، المربى، والحلاوة، والمشروبات الغازية، والفواكه المعلّبة، وشفرات ومعجون الحلاقة.

واحدة من الفولاذ المُعزّز. وفي المجمل، تمثل هذه الكميات ما يقرب من 13 بالمائة من كميات المواد المطلوبة للمشاريع.

واستمر، خلال أيار/مايو، دخول مواد بناء أخرى بدأ دخولها إلى غزة للاستعمال التجاري خلال الأشهر القليلة الماضية. وتتضمن هذه المواد: الأخشاب (61 حمولة شاحنة)، والألمنيوم (26 حمولة شاحنة)، والزجاج (13 حمولة شاحنة). وفي السابق لم تكن هذه المواد تدخل أسواق غزة سوى عبر أنفاق التهريب مما جعلها غالية الثمن وقليلة الجودة.

وعموما، دخل خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2010 ما مجموعه 388 حمولة شاحنة من مواد البناء إلى غزة عبر معبر كيرم شالوم، مقارنة بخمسة فقط دخلت خلال الفترة المماثلة في عام 2009. وبالرغم من هذا التحسّن تبقى هذه المواد قليلة مقارنة بحجم الواردات التي دخلت قبل فرض الحصار، ومقارنة بالكميات التي يحتاجها القطاع فعلياً كذلك. فعلى سبيل المثال، دخل إلى قطاع غزة خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2007 ما معدله 7,400 حمولة شاحنة من مواد البناء شهرياً؛ وبالرغم من أن استئناف العمل في مشروع الأونروا في خان يونس هو خطوة مرحب بها، لا يزال 24 مشروع بناء وبنية تحتية أخرى تشرف عليها الأونروا، وتبلغ تكاليفها 109 ملايين دولار أمريكي، مجمدة بسبب الحصار.

وتواصلت أيضا واردات الملابس والأحذية التي بدأت الشهر الماضي، فقد دخل ما مجموعه 218 شحنة من الملابس و120 شحنة من الأحذية إلى غزة منذ 4 نيسان/أبريل 2010. إضافة إلى دخول 13 حافلة (صغيرة) وثلاث سيارات إسعاف لاستخدام الأونروا لأول مرة منذ فرض الحصار.

وإجمالا، شهد أيار/مايو ارتفاعاً بنسبة تسعة بالمائة في واردات غزة مقارنة بالشهر السابق عليه (2,794.5 مقابل 2,558.5). وعلى غرار الأشهر السابقة، كان للطعام ومواد التنظيف نصيب الأسد من الواردات (67 بالمائة).

ما زال الحظر المفروض على التصدير من غزة قائماً. فمع نهاية موسم أزهار الزينة لم تخرج أي صادرات من غزة خلال أيار/مايو. وقد خرجت آخر شحنة من أزهار الزينة من غزة في 18 نيسان/أبريل. وفي الفترة ما بين كانون الأول/ديسمبر 2009 ونيسان/أبريل 2010 خرج ما مجمله 118 حمولة شاحنة من بينها أزهار الزينة (85 حمولة شاحنة) والفراولة (و33 حمولة شاحنة)، أي أقل بكثير من المعدل الشهري الذي وصل إلى 1,090 حمولة شاحنة صُدّرت خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2007. وقبيل ذلك لم تخرج أي صادرات من غزة لما يزيد عن سبعة أشهر (منذ 27 نيسان/أبريل 2009). وكان الحظر المتواصل على التصدير منذ حزيران/يونيو 2007 أحد الأسباب الرئيسة لانهيار القطاع الخاص في غزة.

استمرار نقص الوقود الصناعي وغاز الطهي

مازال وضع الكهرباء غير مستقر نظرا لنقص الوقود الصناعي وقطع الغيار الضرورية لتشغيل محطة توليد كهرباء غزة بقدرتها التشغيلية الكاملة. فقد انخفضت واردات الوقود الصناعي لستة أشهر على التوالي؛ حيث دخل 4.5 مليون لتر من الوقود خلال أيار/مايو مقارنة بمعدل شهري بلغ 6.1 مليون لتر منذ بداية عام 2010. وجاء الانخفاض نتيجة النقص في التمويل بعد أن انتهى سريان مفعول التزام الاتحاد الأوروبي بتمويل شراء الوقود في تشرين الثاني/نوفمبر 2009. مع العلم أنه ما زال محظوراً، منذ حزيران/يونيو 2007، دخول ما

القوات الإسرائيلية تعترض سفينة شحن؛ ومقتل تسعة ناشطين دوليين

في ساعات الصباح الباكرة من 31 أيار/مايو، اعترضت قوات خاصة من البحرية الإسرائيلية ست سفن على متنها مئات من الناشطين الدوليين وأطنان من المساعدات الإنسانية إلى غزة خلال إبحارها في المياه الدولية. وبالرغم من أن التفاصيل الكاملة للأحداث لا تزال غير واضحة، فقد قتل تسعة ناشطين على الأقل وأصيب الكثير منهم أثناء محاولة وحدات الجيش الإسرائيلي السيطرة على إحدى السفن، وأصيب في هذه العملية أيضا عشرة جنود إسرائيليين. وقد عبر الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون عن صدمته جراء حالات القتل والإصابة ودعا إلى فتح تحقيق كامل في الحادث؛ وهذه الدعوة تضمنها أيضا بيان رئاسي صادر عن مجلس الأمن.

وأطلق سراح مئات الناشطين أو تمّ إبعادهم إلى بلدانهم بعد أن احتجزتهم السلطات الإسرائيلية لعدة أيام.

وتضمنت البضائع التي كانت على متن أسطول السفن الأسمنت، ومولدات الكهرباء، والكراسي المتحركة، والأدوية، والملابس، والبطانيات، والألعاب. وبالرغم من إعلان السلطات الإسرائيلية عن نيتها نقل هذه البضائع إلى غزة، لم يتمّ حتى الآن التنسيق من أجل إدخال هذه البضائع ولم يدخل أي منها فعلا إلى غزة حتى نهاية فترة إعداد هذا التقرير.

يقرب من 97 غرضاً ضرورياً لمحطة توليد كهرباء غزة بما فيها قطع الغيار وزيوت التشحيم. وعملت محطة توليد كهرباء غزة في أيار/مايو بنسبة 23 بالمائة من طاقتها التشغيلية الكاملة، في المتوسط، ونتيجة لذلك، استمر انقطاع التيار الكهربائي عن معظم سكان غزة لفترة تراوحت بين 12-8 ساعة يومياً.

وعلى الرغم من أن كميات غاز الطهي التي سُمح بدخولها عن طريق المعبر هذا الشهر (3,537 طناً) زاد بنسبة ثمانية في المائة مقارنة بالشهر الماضي (3,261 طناً)، إلا أنه لا تزال هناك حاجة إلى 47 في المائة فقط من المتوسط الشهري، وفقا لتقدير جمعية أصحاب محطات الوقود. ومع استمرار النقص، لا يزال تقنين توزيع غاز الطهي الذي طبق في تشرين الثاني/نوفمبر 2009، مطبقاً.

الحرمان من الوصول لتلقي الرعاية الصحية

ارتفاع حاد في عدد حالات منع خروج المرضى المحولين للعلاج للخارج عبر معبر إيريز

المرضى في قطاع غزة هم الأكثر تأثرا بشكل خاص بآثار الحصار الذي يقيد دخول العديد من المستلزمات الطبية الضرورية للغاية وقطع غيار الأجهزة الطبية. إضافة إلى أنّ القيود المفروضة على السفر جعلت من المستحيل فعلياً على المتخصصين في المهن الطبية أن يغادروا غزة من أجل التدريب، وعلى الفنيين الدخول إليها لصيانة المعدات الطبية المتقدمة كأجهزة الأشعة المقطعية (سي تي) والرنين المغناطيسي (إم آر أي). ويعد هذا جانبا من الأسباب التي تتطلب من كثير من المرضى طلب العلاج الطبي خارج غزة. ومعظم المرضى الذين يحتاجون إلى علاج طبي متخصص خارج غزة، يتمّ تحويلهم للعلاج في مؤسسات في الضفة الغربية، وإسرائيل والأردن، ويجب عليهم الحصول على تصريح من السلطات الإسرائيلية لمغادرة غزة عبر معبر إيريز. ومن بين الطلبات التي تقدم بها 1225 مريضا للسلطات الإسرائيلية للحصول على تصاريح لعبور معبر إيريز خلال أيار/مايو، رُفض السماح بعبور 155 مريضا، أو 13 بالمائة من مجمل الطلبات عبر معبر إيريز. وتعد هذه زيادة كبيرة مقارنة بالأشهر السابقة: إذ بلغ المعدل الشهري منذ كانون الثاني/يناير 2008 حوالي 20 رفضا كل شهر، أو حوالي 2 بالمائة من مجمل الطلبات. بالرغم من ذلك، فإن عدد المرضى الذين تأخر إصدار تصاريح لهم في أيار/مايو كان أقل وكان الرقم المجمع للمرضى الذين رفض أو تأجل إصدار تصاريح لهم كان أعلى بدرجة طفيفة من المتوسط في الأشهر الأربعة الأولى من عام 2010 (27 بالمائة مقابل 23.75 بالمائة).

ونشرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بيانا صحفيا في 14 حزيران/يونيو ذكرت فيه "أنّ وضع نظام الرعاية الصحية في غزة أسوأ من أي وقت مضى." وأفادت اللجنة كذلك أن "على إسرائيل بموجب القانون الإنساني الدولي أن تضمن تلبية الاحتياجات الأساسية لسكان غزة بما فيها الرعاية الطبية الملائمة." وأضاف البيان أنّ "الحصار يمثل عقابا جماعيا وفرضه يخالف بصورة سافرة التزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي الإنساني."[5]

نفاذ مخزون 114 دواء حيوياً بالكامل في غزة

نفاذ مخزون المزيد من الأدوية من مستودع غزة المركزي للأدوية أكثر من أي وقت مضى منذ بداية الحصار عام 2007.

بحلول نهاية أيار/مايو، نفذ بالكامل مخزون 114 دواء حيوياً من بين 480 دواء من هذه الأدوية في قطاع غزة. وتتضمن القائمة مضادات حيوية، وأدوية لإدارة الأمراض المزمنة والحالات الطارئة والمرضى الذين يعانون من أمراض عقلية بالإضافة إلى حليب الأطفال ذوي الحالات الخاصة. ونتيجة لذلك لا يمكن معالجة مجموعة كبيرة من الحالات الطبية، كالاضطرابات النزفية، وأنواع معينة من السرطان، وبعض حالات الاضطرابات العقلية، والفشل الكلوي، وحساسية الأطفال لمنتجات الحليب.[6]

عدد مرضى غزة الذين رفض عبورهم عبر معبر إيريز

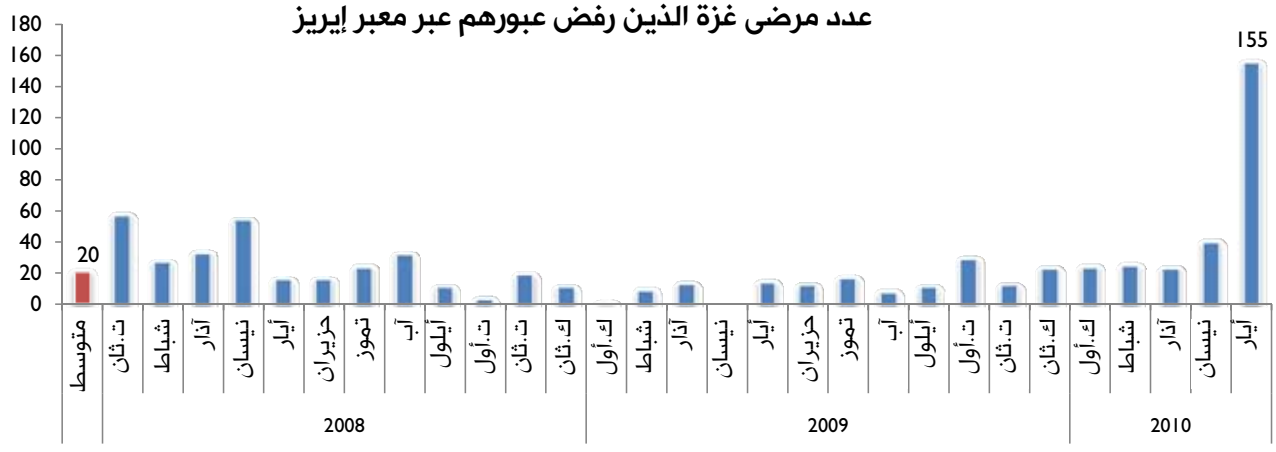

طفلة من غزة عمرها ثلاثة أعوام مريضة بالسرطان وتعالج في القدس. يتعين على العديد من المرضى الانتظار ما بين 6-2 أسابيع للمغادرة، وحتى الحالات الطبية التي تشكل خطرا على الحياة وتتطلب علاجا عاجلاً. تصوير جون توردای

أجرى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، خلال أيار/مايو، سلسلة من المقابلات مع مرضى من غزة ممن يتلقون علاجا للسرطان في مستشفى أوغستا فكتوريا (مستشفى المطلع) في القدس الشرقية. واشتكى معظم من أجريت معهم المقابلات من عمليات التحويل الطبي وإصدار التصاريح المُربكة والتي تستغرق وقتا طويلا قد يتراوح من أسبوعين إلى 6 أسابيع. وإذا احتاج المريض إلى عدة جلسات علاجية فيجب على المريض أن يعاني من هذه العملية بصورة متكررة. واشتكى هؤلاء أيضا من الظروف الصعبة بل المأساوية أحيانا خلال العبور عبر معبر إيريز. حيث تتطلب أجهزة تفتيش الجسم في المعبر وقوف الشخص منتصبا ورفع اليدين إلى الأعلى وهو أمر صعب على العديد من المرضى الذين يعانون من نوبات الدوار، ولهذا السبب يجب على العديد من المرضى أن يخلعوا ملابسهم بمساعدة مرافقيهم. كما أن بعض الأطفال كانوا بصحبة أقارب لهم غير والديهم نظرا لعدم حصول هؤلاء على تصاريح للخروج من غزة.

وبمجرد خروج مريض ما من معبر إيريز ووصوله إلى القدس، يُطلب من المستشفى التقدم بطلب للحصول على تمديد لتصريحه لتغطية الفترة المطلوبة للعلاج. ولكن، ووفقا للمستشفى، يضطر المرضى للبقاء في حرمها أو في المرافق السكنية التي يمكث فيها المرضى من قطاع غزة، لأنّ السلطات الإسرائيلية لم تمنح المرضى أي تمديد لتصاريحهم منذ آذار/مارس الماضي.

وتعتبر وزارة الصحة في رام اللّه مسئولة عن تزويد غزة بالأدوية والمستلزمات المستنفذة، إلا أنّ صعوبات التنسيق الداخلي ما بين السلطات في غزة ورام اللّه بالإضافة إلى صعوبة الحصول على تصريح لدخول بعض الأغراض إلى غزة عطّلت التحويلات المعتادة. وبنهاية أيار/مايو لم ترسل وزارة الصحة سوى 200 رزمة من الأدوية الحيوية، وهي الإرسالية الوحيدة هذا العام.

أثر الحصار وغيره من القيود المفروضة على الوصول على القطاع الزراعي

أثر الحصار والقيود التي تفرضها إسرائيل على «المنطقة العازلة» ومناطق الصيد تأثيراً شديداً على القطاع الزراعي، وساهمت بصورة مباشرة في انعدام الأمن الغذائي المتزايد. ويعمل ما يزيد قليلاً عن 60 بالمائة من سكان غزة في الزراعة وأنّ 40 بالمائة من الأراضي الصالحة للزراعة لا يمكن الوصول إليها أو أنها غير منتجة إما بسبب الأضرار التي تعرضت لها المناطق الزراعية خلال الهجوم العسكري «الرصاص المصبوب» وإعاقة إعادة إعمارها بسبب القيود المفروضة على وصول مواد البناء، وإما بسبب وقوعها في مناطق يحظر الوصول إليها بالقرب من الحدود مع إسرائيل. بالإضافة إلى ذلك يعاني صيادو الأسماك من قيود على الوصول إلى مناطق الصيد التي تبعد عن الشاطئ ثلاثة أميال بحرية بسبب القيود التي يفرضها الجيش الإسرائيلي. انخفض محصول الصيد بنسبة 47 بالمائة ما بين عامي 2008 و2009 وبالتالي تقليل قدرة الصيادين على تحقيق دخل مجد.

وناشدت وكالات المساعدة الإنسانية الحكومة الإسرائيليّة، في مؤتمر صحفي عقد في 25 أيار/مايو في غزة، أن ترفع القيود المفروضة على استيراد وتصدير المواد الضرورية لإنعاش قطاعي الزراعة وصيد الأسماك، بالإضافة إلى السماح بالوصول الآمن وغير المُقيّد إلى الأراضي الزراعية ومناطق صيد الأسماك.

ويمكن إنعاش كل من قطاعات الزراعة وصيد الأسماك والرعي من أجل زيادة محاصيلها بحيث توفر حلولا عملية لدعم دخل المواطنين وحصولهم على الطعام الطازج إذا تمّ رفع الحصار.

ما يزيد عن 5,500 فلسطيني يعبرون إلى مصر

فُتح معبر رفح بصورة استثنائية لمدة ستة أيام في الفترة ما بين 15 إلى 20 أيار/مايو، وذلك للمرة الثالثة منذ مطلع عام 2010. وخلال هذه الفترة غادر ما مجموعه 5,507 أشخاص قطاع غزة في حين أنّ 1,046 آخرين سُمح لهم بالدخول إليها. وعلى غرار المرات السابقة التي فُتح فيها المعبر، اقتصر المرور عبر المعبر على الحالات الإنسانيّة ومن بينها المرضى ومرافقوهم، والطلاب الفلسطينيون الذي يدرسون في جامعات في الخارج ورجال الأعمال وممن يحملون تأشيرات سفر لبلدان أخرى. وقد منعت السلطات المصرية 614 فلسطينياً إضافياً سجلوا أسماءهم لدى السلطات المحليّة من مغادرة قطاع غزة. وبدأ معبر رفح، في حزيران/ يونيو 2006 وفي أعقاب أسر الجندي الإسرائيلي جلعاد شليط، يُشغّل بصورة غير منتظمة وأغلق رسميا في حزيران/يونيو 2007. ومنذ ذلك الوقت أصبح المعبر يُفتح بمواعيد غير منتظمة لمدة يومين أو ثلاثة أيام كلّ شهر للسماح بالعبور المحدود لبعض الأشخاص. وخلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2006، دخل ما معدّله يوميا 650 شخصا في الاتجاهين. إن الغموض والعشوائية التي اتسم بها فتح المعبر، إضافة إلى المعايير المبهمة للموافقة على العبور إضافة إلى الازدحام على المعبر جعلت من تجربة العبور عبر معبر رفح صعبة على المسافرين.

قضايا عامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة:

مؤشرات حماية الأطفال	نيسان 2010	أيار 2010
عدد القتلى في صفوف الأطفال الفلسطينيين	2	1
عدد القتلى في صفوف الأطفال الإسرائيليين	0	0
عدد الإصابات في صفوف الأطفال الفلسطينيين	42	25
عدد الإصابات في صفوف الأطفال الإسرائيليين	0	0
عدد الأطفال الفلسطينيين الذين تشردوا نتيجة هدم المنازل	0	0
عدد الأطفال الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية	335	305

تقويض الحق في التعليم للطلاب الفلسطينيين

يعتبر النقص الحاد في قاعات الدراسة في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة أحد أهم العوامل التي تعيق الوصول للخدمات التعليمية لمئات آلاف الطلاب الفلسطينيين.

مع اقتراب السنة الدراسية 2011-2010، يواجه مئات آلاف الطلاب الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة نقصاً حاداً في المدارس وقاعات الدراسة نظراً للحصار المفروض على غزة، والقيود المفروضة على الوصول ونظام تراخيص البناء في المنطقة (ج) بالإضافة إلى سياسات التخطيط غير الكافية والتمييزية في القدس الشرقية.

ويدرس في مدارس الأونروا والمدارس الحكومية في قطاع غزة ما يقرب من 440,000 طالب حاليا، وعددهم يزداد بسرعة. ويزداد عدد الطلاب الذين يدرسون في مدارس الأونروا وحدها بمعدل حوالي 7,500 طالب في السنة ومن المتوقع أن يصل إلى 212,000 طالب مع بداية السنة الدراسية 2011-2010. إضافة إلى أنّ وزارة التربية في غزة تعاني من نقص في قاعات الدراسة بسبب النمو العام في عدد الطلاب، وبسبب حاجتها إلى استيعاب الطلاب الذين يتخرجون من مدارس الأونروا ويلتحقون بالصف العاشر.[7] وبالرغم من أن النقص في قاعات الدراسة كان قائما قبل حزيران/يونيو 2007، إلا أن الحصار زاد من تعقيد المشكلة. إن الحظر المتواصل على دخول مواد البناء منع بناء، وترميم وتوسيع المدارس بحيث أن عدد قاعات الدراسة لم يستطع أن يجاري النمو في عدد الطلاب.[8]

وحاليا، تضطر معظم مدارس الأونروا إلى جانب المدارس الحكومية إلى تبني إستراتيجيات بديلة لاستيعاب النمو المطرد في عدد الطلاب وذلك على حساب جودة التعليم المتوفر. فمعظم المدارس في غزة تعمل بنظام الفترتين (المسائية والصباحية) وهو إجراء اضطر المدارس إلى تقليص وقت الحصص بحوالي الثلث، بالإضافة إلى إلغاء بعض الأنشطة الزائدة على المقررات الدراسية، إضافة إلى أن العديد من قاعات الدراسة مزدحمة، ويصل عدد الطلاب في بعض الصفوف إلى 50 طالباً في قاعة الدراسة، الأمر الذي يؤدي إلى انتباه شخصي محدود لكل طالب. وبالرغم من عدم توفر أرقام من سنوات سابقة بهدف المقارنة، فقد ساهمت هذه الإجراءات في انخفاض عام في مستوى التحصيل في غزة: على سبيل المثال، لم ينجح سوى 46 بالمائة و50 بالمائة من طلاب الصف الرابع في امتحان اللغة العربية وامتحانات الرياضيات الموحدة، على التوالي.

تحتاج وكالة الأونروا لبناء 100 مدرسة في غزة لاستيعاب العدد المتزايد للطلاب خلال السنوات الدراسية الخمس القادمة، من بينها 15 مدرسة يحتاجها القطاع بصورة فورية. إضافة إلى أنّ وزارة التربية تقدّر أنها تحتاج إلى 14-10 مدرسة جديدة لتلبية احتياجات الطلاب خلال السنة القادمة.

ونقص قاعات الدراسة أمر شائع في بعض مناطق الضفة الغربية أيضا، وخصوصا في المنطقة (ج) والقدس الشرقية. وتعاني العديد من المرافق التعليمية الواقعة في تجمعات في المنطقة (ج) من قصور فيما يتعلق بالسلامة والنظافة الشخصية، في حين أنّ أخرى يتهددها خطر الهدم بسبب عدم حصولها على ترخيص للبناء. وتوجد 20 مدرسة على الأقل في المنطقة (ج) يحظر عليها حاليا توسيع مرافقها أو أنها نفّذت أعمال بناء بدون الحصول على ترخيص وبالتالي تمّ تسليمها أوامر بوقف البناء أو الهدم على يد الإدارة المدنية الإسرائيلية. كما أنّ الوصول إلى التعليم مقيّد بالقيود المفروضة على تنقّل الفلسطينيين، والعنف المتواصل الذي يمارسه المستوطنون. وقد طوّرت الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية خطة استجابة لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحا فيما يتعلق بالوصول إلى التعليم في مجتمعات المنطقة (ج). (أنظر القسم الخاص بالمنطقة ج)

وفي القدس الشرقية، تعتبر بلدية القدس ووزارة التربية الإسرائيلية مسئولتين عن توفير التعليم الحكومي. وقد أشار تقرير أصدرته في أيار/ مايو مؤسسة الحقوق المدنية في إسرائيل[9] إلى أنّه وبالرغم من ازدياد عدد السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية بأكثر من أربعة أمثال منذ عام 1967، لم تجار الاستثمارات في المرافق التعليمية الاحتياجات المتزايدة للطلاب. وحاليا، هنالك نقص يبلغ أكثر من 1000 قاعة دراسية في القدس الشرقية، كما أنّ العديد من المدارس تعاني من القصور ولا تستوفي معايير التعليم

والصحة الأساسية.[01] ونتيجة لذلك، يصل معدل التسرب في المرحلة ما بعد الابتدائية إلى 50 بالمائة في صفوف الأطفال الفلسطينيين الملتحقين بمدارس بلدية القدس.

وتعتبر إسرائيل ملزمة، بموجب القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، بتوفير وإدارة الخدمات الأساسية، ومنها التعليم، للسكان المدنيين الذين يعيشون تحت الاحتلال، أو على أقل تقدير، ألا تعيق توفير هذه الخدمات.[11] فالحق في التعليم حق أساسي لقدرة كل طفل على تحقيق قدراته وبالتالي للمجتمع الذي يعيش فيه الأطفال. ولا تبارى المدارس من حيث أهميتها كملاذ آمن في تحسين القدرة المطلوبة بشدة واستعادة إحساس بالعودة إلى الحياة العادية والأمل للأطفال وعائلاتهم، لاسيما في سياق الصراع الممتد والاحتلال العسكري.

قلق بشأن قلة تمويل المشاريع الإنسانية

تعتبر عملية المناشدة الموحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة واحدة من أقل العمليات تمويلا في العالم؛ حيث لا يلبي التمويل الحالي سوى 38٪ من المتطلبات الأصلية.[21] وطلبت منظمات الإغاثة الإنسانية أصلاً 664.4 مليون دولار لصالح 236 مشروعا من مشاريع الإغاثة الإنسانية، بما في ذلك مشاريع الإنعاش المبكر. ولم يحصل سوى 250 مليون دولار حتى 21 حزيران/يونيو 2010. وفي حين أنّ مشاريع رئيسة كتوزيع الغذاء والمبالغ النقدية مقابل العمل تمّ الإبقاء عليها بواسطة استخدام الأموال المتبقية من عام 2009، فقد تطلب الأمر وقف مشاريع أخرى بسبب نقص التمويل. ومثال ذلك، إيقاف خدمات عيادة صحية متنقلة كانت تقدم الخدمة لـ25 مجمعا سكنيا في الضفة الغربية بسبب تقليص في الميزانية. وفي منتصف العام، تمّت مراجعة المتطلبات حيث أصبحت 599 مليون دولار أمريكي نظرا لدمج وإلغاء بعض المشاريع بسبب نقص التمويل، بالإضافة إلى مراجعة بعض الأرقام نتيجة لحصول بعض المشاريع على نصف التمويل خلال السنة. وفي غياب التمويل الإضافي فسيتم تقليص العديد من النشاطات أو وقفها خلال النصف الثاني من العام.

وفي أيار/مايو، تمّت المصادقة على ثلاثة مشاريع ستحصل على تمويل من صندوق الاستجابة الإنسانية بمبلغ مقداره 190,000 دولار أمريكي. وقد حصلت جمعية حاخامات من أجل حقوق الإنسان تمويلا لإعداد وتقديم مسوح تنظيمية ومسوح للأراضي لدعم ثلاثة مجتمعات سكانية في الضفة الغربية كجزء من جهودها لمنع طرد المجتمعات وتهجيرها من أراضيها.

واشتعلت النيران في 3,000 دونم من أراضي الرعي في شمال غور الأردن، مما أثر بصورة مباشرة على الظروف المعيشية لأربعين عائلة. وحصلت وكالة التنمية والتعاون التقني (المؤسسة الفرنسية ACTED) ومؤسسة الشرق الأدنى (NEF) على تمويل من صندوق الاستجابة الإنسانية للاستجابة معا لاحتياجات العائلات المتضررة من خلال توفير الأعلاف والبذور لإطعام قطعان الماشية لفترة أربعة أشهر.

وقد بلغ رصيد صندوق الاستجابة الإنسانية حتى أيار/مايو 7.1 مليون دولار أمريكي.

الهوامش

1. يوفر هذا الطريق رابطا مباشراً بين حاجز وادي النار والطريق الرئيس المؤدي إلى منطقة رام اللّه. ونظرا لأنه يمر أمام مدخل مستوطنة كيدار تمّ إغلاق الطريق أمام الفلسطينيين منذ عام 2001.
2. تمّ تطبيق هذا التحويل امتثالا لقرار محكمة العدل العليا يرجع تاريخه إلى عام 2005.
3. هذا هو الجزء الثاني ضمن سلسلة من الأجزاء التي تدرج في تقارير مراقب الشؤون الإنسانية للفت الانتباه للقضايا الإنسانية التي يواجهها سكان المنطقة (ج) وتقديم أحدث التطورات فيما يتعلق بالاستجابة لتلك الاحتياجات من قبل المنظمات العاملة في مجال الإغاثة الإنسانية والسلطات الإسرائيلية.
4. أنظر تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بعنوان "تقييد الحيز: سياسة تخطيط المناطق التي تطبقها إسرائيل في المنطقة (ج) في الضفة الغربية،" كانون الأول/ ديسمبر 2009.
5. "حصار غزة: لا لعام آخر!،" بيان صحفي صادر عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 14 حزيران/يونيو 2010 (خارج الفترة المشمولة في التقرير)
6. العامل الثامن، والعامل التاسع، وتاكروليموس، وهالوبيريدول، وبريجيستيميل، وحليب الأطفال نفذت من المخزون بالكامل
7. مدارس الأونروا لا تدرس سوى حتى الصف التاسع
8. خلال العام الماضي ارتفع عدد مدارس الأونروا من 221 إلى 228 باستخدام مرافق قائمة استأجرتها من السلطة الفلسطينية.
9. حقوق الإنسان في القدس الشرقية، حقائق وأرقام، أبار/ مايو 2010، مؤسسة الحقوق المدنية في إسرائيل
10. تقرير الوضع الصادر عن مؤسسة الحقوق المدنية في إسرائيل، وعير أميم. نظام المدارس العربية الفلسطينية في القدس الشرقية لدى بداية السنة الدراسية 2009- 2010، أيلول 2009.
11. اتفاقية جنيف الرابعة، المادة 50، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الفقرة الرابعة.
12. لم تحصل سوى عمليتي مناشدة، أوغندا وغرب أفريقيا، على تمويل أقل أثناء كتابة التقرير. وذلك لا يتضمن الضمانات التي لم توقع بشأنها مذكرات تفاهم غير أن بعض المنظمات حصلت على وعود من مانحين قالوا إن التمويل آت.

الوكالات المشاركة في إعداد هذا التقرير

صندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) (UNICEF)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM) ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (يونيسكو) (UNESCO) ، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) (FAO) ، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (اوتشا) (OCHA) ، مكتب الأمم المتحدة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان (OHCHR)، صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) (UNRWA) ، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط (UNSCO), برنامج الغذاء العالمي (WFP)، ، منظمة الصحة العالمية (WHO) ، الحق ، بديل،منظمة إنقاذ الطفل (المملكة المتحدة)، المؤسسة العالمية للدفاع عن الأطفال- قسم فلسطين (PS-DCI) ، أوكسفام، مجموعة الثماني الكبار، المجموعة الهيدرولوجية في فلسطين، الحملة من أجل حق الدخول، وأعضاء من الآلية الدولية المؤقتة، ACAD،ACPP ، ACF-E،AAA

لمزيد من المعلومات: عمر أبو الحاج abulhaj@un.org +972 (0)2 5829962

النسخة الإنجليزيّة فقط هي النسخة الملزمة
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2010_06_21_english.pdf